

المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
7.244	8.121	5.400

الدينار الكويتي	1 KD
£	2.977
€	3.333
\$	3.230

اقتصاد

تراجمات حادة تضرب مؤشرات الأسواق المالية الخليجية

«الكويتي» يخسر 2.69% والأسهم القيادية تسجل خسائر كبيرة



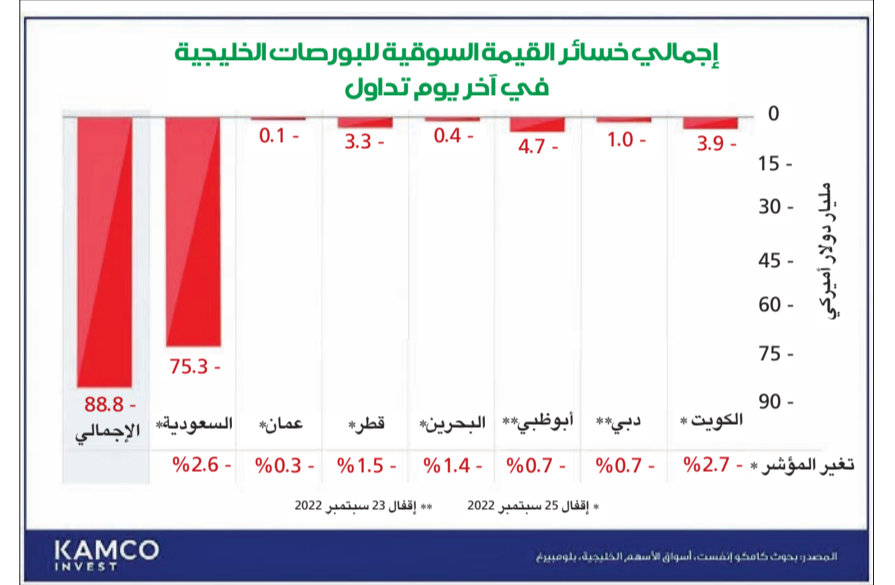
علي العنزي

ضربت مؤشرات الأسواق المالية الخليجية التي تعمل أمس منفردة موجة بيع شديدة كان أكبرها على مستوى مؤشر السوق العام الكويتي وبنسبة 2.69 في المئة أي 200.04 مليون دينار ليقل على مستوى 7244.09 نقطة بسبب بيعية كبيرة تجاوزت وبلغت 57.3 مليون دينار تداولت 209.1 ملايين سهم عبر 14111 صفقة، وتم تداول 129 سهماً ربح منها 13 سهماً فقط بينما خسرت 108 أسهم واستقرت 8 أسهم دون تغير. وسجل مؤشر سوق الكويت الأول تراجعاً كبيراً أيضاً بنسبة 2.48 في المئة أي 206.12 نقاط ليقل على

مستوى 8121.87 نقطة بسبب بيعية بلغت 44.7 مليون دينار تداولت 87 مليون سهم عبر 8304 صفقات، وخسر 25 سهماً في الأول مقابل ارتفاع سهم واحد فقط هو سهم الغانم للسيارات بفلسين فقط. وكانت تراجعات مؤشر السوق الرئيسي أكثر قسوة وبلغت 3.47 في المئة أي 194.42 نقطة ليستقر على مستوى 5400.54 نقطة، بعد تداول 103 أسهم ربح منها 12 سهماً وخسر 83 سهماً بينما استقرت 8 أسهم فقط.

يوم دام

شكلت تراجعات أسعار



«السوق السعودي» يتراجع 300 نقطة

أنهى مؤشر السوق السعودي، جلسة أمس، على تراجع بنسبة 2.6 في المئة، مقلداً عند 11161 نقطة (300 نقطة)، مسجلاً أدنى إغلاق منذ شهرين ونصف، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 4.4 مليارات ريال. وبنخفاض اليوم تتجاوز خسائر مؤشر السوق منذ بداية الشهر الجاري الـ1100 نقطة وبنسبة 9.1 في المئة، مقارنةً بنهاية شهر أغسطس الماضي.

ويأتي هبوط السوق السعودي بالتزامن مع هبوط الأسواق العالمية، خصوصاً الأميركية وتراجع أسعار النفط عطلت الأسبوع مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن الركود الاقتصادي العالمي وتداعيات رفع الفائدة.

1.5 في المئة وتراجع البحريني بنسبة 1.4 في المئة واستقر مؤشر سوق عمان المالي على خسارة أقل وبنسبة ثلث نقطة مئوية فقط، والجدير بالذكر أن أسعار النفط كانت قد أقلقت على خسارة 4.7 في المئة يوم الجمعة لتفقد 5.7 في المئة خلال الأسبوع الماضي فقط وتبلغ أدنى مستوياتها خلال عام 2022 وتدخل في المنطقة الحمراء.

التسهيلات بنسبة 15.8 في المئة وبنشاط كبير قياساً على تداولات خلال العام، وخسر مشتركة نسبة 8.4 في المئة بضغط بيعي مكثف وتراجع سهمها استهلاكية وحي إف إتش وهما الأفضل سيولة في السوق الرئيسي بنسبة قياسية أيضاً كانت على التوالي 10.4 و8 في المئة لتنتهي الجلسة على أسوأ سيناريو لها منذ بداية أزمة كورونا.

وخليجياً لم يكن الوضع أفضل كخيراً واقل مؤثر السوق القطري على خسارة

«أسواق المال»: تكليف جهة خارجية لأداء وظائف واجبة التسجيل

الأحكام الخاصة بوظيفة كبار التنفيذيين حيث تم استثناء وظيفة ممثل نشاط مدير نظام استثمار جماعي ضابط عمليات من أن يتبع شخص مسجل في وظيفة كبار التنفيذيين.

تنظيم الية التفويض في حال غياب الرئيس التنفيذي أو كبار التنفيذيين لفترة تتجاوز شهر.

التعديل على الشروط الخاصة بالمؤهلات العلمية والمهنية والخبرات العملية الواجب توافرها في وظيفة ممثل نشاط صانع السوق. وتأتي هذه التعديلات انطلاقاً من سعي الهيئة بشكل مستمر على تحسين وتطوير أحكام اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بالأشخاص المرخص لهم.

من جانب آخر، أصدرت الهيئة التعميم رقم 12 لسنة 2022 بشأن التعامل مع عملاء الأشخاص المرخص لهم.

ولفتت هيئة أسواق المال انتباه الأشخاص المرخص لهم عند التعامل مع عملائهم وجوب الالتزام باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحصول على البيانات الصحية الكاملة عن العميل، والتي من ضمنها «جنسية العميل، والإقامة القانونية في دولة الكويت للمقيمين»، حيث لوحظ تعامل بعض الأشخاص المرخص لهم مع عملائهم دون استيفاء لتلك المتطلبات.

وعليه، يتوجب على جميع الأشخاص المرخص لهم ضرورة الالتزام بجميع المتطلبات الرقابية والقانونية الخاصة بمعرفة العميل (قبل وأثناء التعامل) واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتوفيق أوضاعهم وبما يتوافق مع أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

أصدرت هيئة أسواق المال قراراً يقضي بالتعديل على البعض من أحكام الكتاب الأول «التعريفات» والكتاب الخامس «أنشطة الأوراق التنفيذية للقانون رقم 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها».

وقالت الهيئة، إن القرار رقم 146 لسنة 2022، يأتي في إطار سعي المتواصل لتطوير القواعد المنظمة لنشاط الأوراق المالية وسعيها منها لمواكبة أحدث التطورات في أسواق المال والمعايير المتعارف عليها دولياً في نشاط الأوراق المالية ويعد التطبيق والممارسة، والبحث الشامل والدراسة والمقارنة مع أحدث التشريعات والممارسات الإقليمية والعالمية، واستكمالاً إلى النهج الذي تتبناه الهيئة في التواصل والتنسيق مع الجهات المعنية، وحرص الهيئة على استيعاب وجهات النظر والاقتراحات المقدمة من قبل المتعاملين والجهات ذات العلاقة في المنظومة الاقتصادية للسوق الكويتي وتنبؤ أبرز التعديلات في القرار سالف الذكر بشكل رئيسي على ما يلي:

تنظيم آلية تكليف جهة خارجية لأداء الوظائف واجبة التسجيل وإعفاء بعض أنشطة الأوراق المالية من بعض الوظائف واجبة التسجيل وجواز تكليف جهة خارجية لأداء مهام تلك الوظائف وفق ضوابط واشتراطات محددة في اللائحة.

التعديل على تعريف ممثل نشاط مدير محفظة الاستثمار - إدارة الشخص المرخص له لمصلحة العملاء، بإضافة كل أشكال المحافظ الاستثمارية إلى نطاق عمل تلك الوظيفة.

«الوطني»: 75 نقطة أساس أصبحت الخطوة الاعتيادية لرفع الفائدة الأميركية

وراءنا. أتمنى لو كانت هناك طريقة غير مؤلمة للقيام بذلك، لكن لا توجد». وفسر الاقتصاديون هذه الرسالة على أنها اعتراف ضمني بأن هدف بياول المعن سابقاً والمتمثل في تحقيق «هبوط ناعم» يتمن من خلاله البنك المركزي تهدئة وتيرة الاقتصاد دون إحداث خسائر مفرطة في الوظائف قد أصبح الآن أمراً غير واقعي.

وأقر رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي بأن احتمالات هذه النتيجة «تتضائل» كلما استمرت المعدلات التقيدية فترات أطول. وحذر باول من أن «فرص الهبوط الناعم من المرجح أن تتضائل» نظراً لأن السياسة النقدية يجب أن تكون «أكثر تقيداً أو يتم تقديدها فترة أطول».



وقالت اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة، التي أكدت إجماع كل صانعي السياسات على قرار رفع سعر الفائدة، إنها «تتوقع أن مواصلة رفع الفائدة في النطاق المستهدف سيكون مناسباً».

وأقر بياول استبعاد مرور أكبر اقتصاد في العالم برحلة من الركود، وفي الواقع بدأ غير متأكد من مدى شدة الركود الذي قد ينتج عن جهود الاحتياطي الفدرالي لكبح التضخم.

وقال: «علينا أن نجعل التضخم

لذلك، لكنه بعد إعلان الفدرالي، تبخر هذا التفاؤل حيث القي بياول أحد تحول اتجاه النمو الاقتصادي في ظل تطبيق أكثر الحملات صرامة لتشديد السياسة النقدية منذ عام 1981.

كما أكد بياول رسالته التي القاها في ندوة جاكسون هول والتي كانت الأكثر تشدداً منذ توليه رئاسة الاحتياطي الفدرالي، إذ قال: «سنواصل ذلك حتى نتأكد من إنجاز المهمة».

اختتم مجلس الاحتياطي الفدرالي اجتماعه الأربعاء الماضي واستمر يومين، بإعلان رفع سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس أخرى إلى نطاق مستهدف جديد يتراوح ما بين 3% إلى 3.25% مع الإشارة إلى مواصلته رفع سعر الفائدة فوق المستوى الحالي.

وحسب تقرير أسواق النقد الأسبوعي الصادر عن بنك الكويت الوطني، عكف رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي جيروم باول منذ فترة طويلة على تأكيد أن المركز الأميركي بإمكانه كبح التضخم المترسخ دون دفع أكبر حافة الركود، مستوي العالم إلى حالة الركود، حيث قال أخيراً في يوليو الماضي: «لا نحاول إحداث حالة من الركود، ولا نرى ضرورة

أخبار الشركات

تسجيل «كميفك» كصانع سوق على «أبار»

وقعت شركة بركان لحفر الآبار والتجارة والصيانة اتفاقية لخدمات صانع السوق مع شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك».

وتم تسجيل «كميفك» كصانع سوق على الورقة المالية «أبار» على أن تتم مزاولة النشاط اعتباراً من اليوم.

وأوضحت «كميفك» في بيانها أنه لا يوجد أثر جوهري على المركز المالي تبعاً لذلك الإجراء.

«لائحة» مسخخت عقود صناعات السوق مع «المركز» و«ثروة»

وافق مجلس إدارة شركة «لائحة» المتحدة العقارية على فسخ عقود صناعات السوق للشركة الموقعة مع شركتي ثروة للاستثمار، والمركز المالي الكويتي.

وقرر المجلس عدم التجديد للشركتين، موهنة بأنه لا يوجد أثر على المركز المالي لشركة تبعاً لذلك الإجراء.

«بيتك»: انتهاء فترة العرض وتاريخ الإغلاق النهائي لعرض الاستحواذ

أعلنت شركة الفنادق الكويتية موافقة هيئة أسواق المال على نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة بترويرت الكويت للتجارة العامة والمقاولات والأطراف المتحالفة معها على جميع الأسهم المتبقية من «الفنادق» الكويتية.

وجاء سعر العرض المقدم بـ180 دينار للسهم الواحد (180 فلساً)، علماً أن فترة

أشرف عجمي

كشف مصدر نفطي مطلع عن قيام بعض المقاولين العاملين مع شركة «نفط الكويت» بتقديم بعض مطالباتهم بعد انتهاء العمل بالعقود المقدمة عنها تلك المطالبات، وقد تمت التسوية بعد انتهاء تاريخ تلك العقود، موضحاً أن الأمر أدى إلى عدم إصدار أوامر تغييرية لتلك العقود لتوافق عليها اللجان الداخلية والخارجية التابعة له، نفط الكويت» سواء كانت اللجان الداخلية أو الخارجية المخولة بإصدار تلك الأوامر بعد موافقة المقاولين على هذه التسويات.

وقال المصدر، إن ما أمكن حصره من مطالبات المقاولين يقدر بنحو 88 مطالبية بقيمة بلغت نحو 161.10 مليون دينار، لافتاً إلى أن بعض تلك المطالبات يرجع تاريخها إلى عام 2011 ومنها ما تمت تسويته من خلال موافقة مجلس إدارة الشركة أو

مقاولون في «نفط الكويت» تقدموا بمطالبات التسوية

بعد انتهاء عقودهم مع الشركة

الرئيس التنفيذي أو من خلال لجنة تسوية مطالبات المقاولين والموردين، مشيراً إلى أن هناك مطالبات لم تتم تسويتها وأخرى بانتظار توقيع المقاولين أنفسهم، وأكد المصدر كذلك أن هناك العديد من المناقصات التي تم إلغاؤها خلال السنة المالية 2020-2021، بلغ عددها نحو 59 مناقصة وبلغت قيمتها التقديرية نحو 414.3 مليون دينار وأرجع المصدر السبب في إلغاء تلك المناقصات إلى رفض لجنة الشراء العليا لمؤسسة البترول الكويتية طرحها.

من جهة أخرى، أوضح المصدر أن الشركة مستمرة في بناء الطاقة الإنتاجية من النفط الخام وفقاً للأهداف الاستراتيجية لشركة نفط الكويت، كما تتطلع إلى مواصلة تنفيذ المشاريع التي تزيد الإنتاج، مثل مركز بعض مراكز التجميع التي تعكف الشركة حالياً عليها، مبيناً أن بعض تلك المراكز سيتم تشغيله خلال العام الحالي أو مطلع العام المقبل.

"الأسواق" تسمح بنشر عرض الاستحواذ على "الفنادق"

نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي والجدول الزمني، وكافة المستندات المتاحة للإطلاع على مواقع بورصة الكويت، والشركة محل العرض شركة الفنادق الكويتية، وموضع شركة المسار للإجارة والاستثمار مدير عملية الاستحواذ. وكانت "الفنادق" قد أعلنت في 12 سبتمبر الجاري، موافقة مجلس الإدارة على تعيين شركة نور للاستثمار المالي كمستشار استثمار لعملية الاستحواذ الإلزامي لـ "فنادق"، والمقدم من الأطراف المتحالفة.

أعلنت شركة الفنادق الكويتية موافقة هيئة أسواق المال على نشر مستند عرض الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة بتروبريت الكويت للتجارة العامة والمقاولات والأطراف المتحالفة معها على جميع الأسهم المتبقية من شركة الفنادق الكويتية. وحسب بيان للبورصة فإن سعر العرض المقدم يبلغ 0,180 دينار للسهم الواحد (180 فلسا)، علما بأن فترة التجميع سوف تبدأ اعتبارا من 6 أكتوبر المقبل حتى 7 نوفمبر القادم، ويبيّن "الفنادق" أنه سيتم

موجة بيع عشوائية تضرب البورصة وتكبدها 1,1 مليار دينار

كتب - أحمد فتحي :

شهدت بورصة الكويت واحدة من أسوأ الجلسات التي مر بها في 2022 بعدما فقدت نحو 1,188 مليار دينار في افتتاح جلسات الاسبوع مع الضغوط البيعية الكبيرة التي شهدتها جلسة الامس، لتعيق قيمتها السوقية من 44,199 مليار دينار إلى 43,011 مليار دينار لتكسر حاجز 44 مليار دينار هبوطا لتكون على مشارف كسر 43 مليار دينار.

وجاءت التراجعات الحادة نتيجة الضغوط البيعية القوية والعشوائية التي شهدتها معظم الأسهم متأثرا بالتراجعات الحادة والقوية التي تشهدها الاسواق المالية العالمية عقب اعلان الفيدرالي الاميركي رفع الفائدة بنحو 75 نقطة اساس وما تبعه اعلان المركزي رفع الفائدة ربع نقطة مئوية، كما ان المخاوف من دخول العالم في مرحلة الركود زاد من الضغوط البيعية في الاسواق.

وانعكست عمليات البيع على أسعار الطلب للأسهم القيادية ومكونات السوق الأول، لتعيق القيمة الرأسمالية للسوق الأول بنحو 862 مليون دينار ونسبة 2,47 في المئة من 34,825 مليار دينار إلى 33,963 مليار دينار، وفتحت القيمة السوقية للسوق الرئيسي نحو 3,47 في المئة وقيمة 326 مليون دينار من 9,373 مليار دينار إلى 9,047 مليار دينار.

وقد شهدت البورصة تكالب العوامل السلبية التي ضغطت على البورصة وجعلتها في مهب الريح مع افتتاح الجلسة لتواصل الانهيار



التدريجي بهبوط 12 قطاعاً يتقدمها الطاقة، إلا أنها تماسكت في النصف ساعة الاخيرة وقلصت خسائرها بشكل ملحوظ، وتراجع المؤشر العام في نهاية الجلسة بنسبة 2,68 في المئة وبد 200,8 نقطة من 7444,13 نقطة إلى 7244,09 نقطة، وانخفض السوق الأول بنسبة 2,47 في المئة وبنحو 206,1 نقطة من 8327,99 نقطة إلى 8121,87 نقطة.

كما تقلص المؤشر الرئيسي بنسبة 3,47 في المئة وبنحو 194,4 نقطة من 5594,96 نقطة إلى 5400,54 نقطة، كما انخفض المؤشر الرئيسي 50 بنسبة 3,58 في المئة وبد 205,88 نقطة من 5750,34

89 مليار دولار خسائر البورصات الخليجية السوقية

على غرار الأسواق العالمية اكتست الاسواق الخليجية باللون الاحمر، حيث تجاوز إجمالي خسائرها خلال جلسة الامس نحو 88,8 مليار دولار.

وأنتهى "مؤشر السوق السعودي"، جلسة أمس، على تراجع بنسبة 2,6 في المئة، مغلقاً عند 11161 نقطة (- 300 نقطة)، مسجلاً أدنى إغلاق منذ شهرين ونصف، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 4,4 مليار ريال، لتتجاوز خسائر مؤشر السوق منذ بداية الشهر الجاري (سبتمبر) الـ 1100 نقطة وبنسبة 9,1 ٪، مقارنةً بنهاية شهر أغسطس الماضي.

وانخفض سوق قطر بنسبة 1,52 في المئة وبيهد إلى مستويات 12451 نقطة بعدما خسر 192,08 نقطة، وخسر سوق البحرين بنسبة 1,4 في المئة وبنحو 27,07 نقطة ليستقر عند مستوى 1900,99 نقطة، في المقابل كانت بورصة مسقط أقل الاسواق الخليجية تأثراً بعد أن فقدت 14,82 نقطة بنسبة 0,33 في المئة لتغلق على 4458,11 نقطة.

إصدار 4,02 مليار سهم للمساهمين

"بيتك" : موافقة 97,3 في المئة من مساهمي "المتحد" على الاستحواذ



أعلن بيت التمويل الكويتي أن فترة عرضه الطوعي للاستحواذ على أسهم البنك الأهلي المتحد البحريني انتهت يوم الجمعة وأن نسبة أسهم البنك الأهلي المتحد التي قبل أصحابها التنازل عنها لصالحه بلغت 97,3٪.

وأوضح بيتك في بيان لبورصة الكويت أنه استخدم حقة بالاستحواذ الإيجاري على أسهم المساهمين الذين لم يقدموا استمارات القبول وفقا للشروط المنصوص عليها في مستند العرض.

وأشار إلى أنه تم تقديم موعد أول يوم لتداول أسهم بيتك الجديدة إلى يوم الخميس السادس من أكتوبر المقبل نظرا لأنه من المتوقع أن يكون يوم الأحد التاسع من أكتوبر عطلة رسمية بمناسبة المولد النبوي.

من جهة أخرى وافق أعضاء مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي "بيتك" بالتصريح على إصدار 4,02 مليار سهم بالقيمة الاسمية تخصص لمساهمي البنك الأهلي المتحد البحريني، وتعديل النظام الأساسي، وحسب بيان للبورصة فإن الأسهم تخصص

آلية للتفويض حال غياب الرئيس التنفيذي "أسواق المال" تعدل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانونها



جماعي- ضابط عمليات من أن يتبع شخص مسجل في وظيفة كبار التنفيذيين. ومن التعديلات أيضا تنظيم آلية التفويض في حال غياب الرئيس التنفيذي أو كبار التنفيذيين لفترة تتجاوز شهر، وكذلك التعديل على الشروط الخاصة بالمؤهلات العلمية والمهنية والخبرات العملية الواجب توافرها في وظيفة ممثل نشاط صانع السوق، وتأتي هذه التعديلات انطلاقا من سعي الهيئة بشكل مستمر على تحسين وتطوير أحكام اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بالأشخاص المرخص لهم.

أصدرت هيئة أسواق المال قرارا يقضي بالتعديل على البعض من أحكام الكتاب الأول (التعريفات) والكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما. وتتولّى أبرز التعديلات في القرار بشكل رئيسي على ما يلي،

تنظيم آلية تكليف جهة خارجية لأداء الوظائف واجبة التسجيل وإعفاء بعض أنشطة الأوراق المالية من بعض الوظائف واجبة التسجيل وجواز تكليف جهة خارجية لأداء مهام تلك الوظائف وفق ضوابط واشتراطات محددة في اللائحة، وكذلك التعديل على تعريف ممثل نشاط مدير محافظة الاستثمار - (إدارة الشخص المرخص له لصالح العملاء) - بإضافة كافة أشكال المحافظ الاستثمارية إلى نطاق عمل تلك الوظيفة، الأحكام الخاصة بوظيفة كبار التنفيذيين حيث تم استثناء وظيفة ممثل نشاط مدير نظام استثمار

بنوك عالمية تحذر بريطانيا من أزمة ديون غير مسبوقة

وكان البنك قد رفع الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى 2,25٪.

وكانت الحكومة البريطانية قد قررت قبل أيام، مراجعة نظامها الضريبي لتسهيل إجراءاته، مع خفض الضرائب على الشركات ضمن شرائح معينة لعشر سنوات، إلى جانب تقليص المعدل الأساسي لضريبة الدخل.

وأكد وزير المالية البريطاني كواسي كوارتنغ الجمعة، أن الحكومة لن تمضي في خطة لزيادة ضريبة سبقيها عند نسبة 19٪ في محاولة لتحفيز النمو الاقتصادي.

وكان معدل ضريبة الشركات البريطاني البالغ 19٪ متوقفا له أن يرتفع إلى 25٪ في العام 2023 بموجب الخطة التي أعلنها وزير المالية السابق ريشي سوناك العام الماضي.

حذرت بنوك عالمية بريطانيا من أزمة ديون غير مسبوقة، بعد إعلان الحكومة البريطانية خطة لتخفيضات ضريبية قوية، ساد القلق حيال ارتفاع الديون لمستويات غير مستدامة. ودفع الاسترليني للهبوط بقوة. وتعليقا على هذه الخطوة قال "سي تي غروب" إن المملكة المتحدة تخاطر بحدوث أزمة العملة قد تدفع الجنيه الاسترليني للوصول إلى مستوى التعادل مع الدولار.

أما "دويتشه بنك" فقد أكد أن بنك إنكلترا يحتاج لرفع الفائدة في اجتماع استثنائي لتحديث الأسواق، داعيا إلى عقد هذا الاجتماع خلال الأسبوع المقبل.

وأشار إلى أن قرار بنك إنكلترا بإلغاء خطط لخفض حيازته من السندات الحكومية سيجعل الأوضاع الاقتصادية أكثر سوءا.

"كميفك" توقع اتفاقية لتقديم خدمات صانع السوق لـ "آبار"

يعرف صانع السوق في بورصة الكويت بأنه الشخص الذي يعمل على توفير قوى العرض والطلب على ورقة مالية مدرجة أو أكثر طبقا للضوابط الصادرة عن هيئة أسواق المال أو المَعمّدة منها.

وكانت أرباح "آبار" ارتفعت في الربع الثاني من 2022 إلى 731,42 ألف دينار، وسجلت "كميفك" ربحا في الفترة نفسها بـ 48,67 ألف دينار، بهبوط سنوي 95,9٪.

وقعت شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة اتفاقية لخدمات صانع السوق مع شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "كميفك". وحسب بيان لبورصة الكويت، تم تسجيل "كميفك" كصانع سوق على الورقة المالية "آبار"، على أن يتم مزاوله النشاط اعتبارا من اليوم.

وأوضحت "كميفك" في بيانها أنه لا يوجد أثر جوهري على المركز المالي تبعا لذلك الإجراء.

مصر تخطط لجمع 6 مليارات دولار من بيع حصص في شركات مملوكة

قالت وزيرة التخطيط المصرية، هالة السعيد، إن بلادها تستهدف جمع نحو 6 مليارات دولار، قبل شهر يونيو من العام المقبل، عبر بيع حصص في شركات مملوكة للدولة. وفي تصريحات مصافية لها في نيويورك، قالت السعيد إن برنامج الطروحات الحكومية العامة قد يتضمن طرح أسهم للجمهور،

قالت وزيرة التخطيط المصرية، هالة السعيد، إن بلادها تستهدف جمع نحو 6 مليارات دولار، قبل شهر يونيو من العام المقبل، عبر بيع حصص في شركات مملوكة للدولة. وفي تصريحات مصافية لها في نيويورك، قالت السعيد إن برنامج الطروحات الحكومية العامة قد يتضمن طرح أسهم للجمهور،

مخاوف من انهيار كارثي في عقارات بريطانيا... الضغوط الاقتصادية تزيد فرص انفجار فقاعة الأسعار



بعد عقد من النمو. وأجرب عن اعتقاده أنه من المرجح أن تواجه السوق انخفاضا "مفاجئا" في الأسعار.

وأوضح الدكتور زوميلو، "لقد مرت فترة منذ أن شهدنا تحسيفا طفيفا في سوق الإسكان في هذا البلد، لذلك اعتقد أنه من الممكن أن يكون لدينا تحسيف أكثر دراماتيكية. بالنظر إلى مدى قوة السوق في الوقت الحالي. وتابع: "اعتقد أنه من الواضح جدا أن السوق يتجه نحو الانخفاض في الوقت الحالي، لأن رفع أسعار الفائدة وانخفاض الدخل يؤدي عادة إلى انخفاض أسعار المساكن".

وحسب الصحيفة البريطانية فإنه يسود الاعتقاد حاليا بأن سوق العقارات في بريطانيا قد ازدهر من فائض المشترين مع توفير بعض الأموال النقدية من وباء كورونا، وهو ما حافظ على الأسعار. ولكن مع ارتفاع التكاليف وانخفاض قيمة الأموال فمن المتوقع ألا يتمكن المزيد من الناس من اتخاذ هذه الخطوة.

المالية، ما دفع الكثير من الخبراء إلى أنه قد يكون هناك "انخفاض كبير" في الأسعار، بحسب ما نقلت "ديلي إكسبريس". وتعد زيادة أسعار الفائدة محاولة لوقف التضخم المتصاعد الذي ارتفع إلى 10,1٪ في يوليو الماضي، قبل أن يرتفع قليلا إلى 9,9٪ في أغسطس. ومع تقلص دخل الأسر البريطانية بالقيمة الحقيقية، وارتفاع تكاليف وأسعار الزهول الأسر، من المرجح أن ينخفض عدد مشتري العقارات بشكل كبير خلال الأشهر المقبلة، بحسب الصحيفة. وأدت الضغوط الاقتصادية القوية التي تواجه بريطانيا في الوقت الحالي إلى تكهنات بانفجار فقاعة الإسكان، وهو ما سيكون الأول منذ الانهيار المالي في عام 2008، بحسب "ديلي إكسبريس".

وعندما كانت معدلات الفائدة عند 1,75٪ في أغسطس، قال نيكوديم زوميلو، أستاذ اقتصاديات البيئة المبنية في جامعة كاليفورنيا إنه "من الواضح جدا أن السوق يتجه نحو الانخفاض

حذر خبراء اقتصاديون في بريطانيا من "انهيار كارثي" في أسعار العقارات بالبلاد، وذلك على وقع التطورات الاقتصادية المتلاحمة، لا سيما الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة والخطة الاقتصادية الجديدة للحكومة، فيما شهدت أسواق الأسهم أسوأ أيامها الجمعة، كما هوى الجنيه الاسترليني بأكثر من 3,5٪ خلال يوم واحد.

وقال تقرير نشرته جريدة "ديلي إكسبريس" البريطانية، إن "محاولات بنك إنجلترا للسيطرة على التضخم تجعل عددا متزايدا من الممثلين قلقين بشأن التصحيح المفاجئ في سوق العقارات".

وتزايدت المخاوف من أن ارتفاع تكاليف الاقتراض سيؤثر على عدد الأشخاص الذين يتطلعون إلى الحصول على قرض عقاري، وهو الأمر الذي يشكّل شران الحياة لسوق العقارات في بريطانيا. وتم رفع أسعار الفائدة قبل أيام إلى 2,25٪ من 1,75٪، وهو الارتفاع السابع على التوالي، حيث يتصارع البنك مع حالة عدم اليقين الاقتصادي